الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٦٣
الخميس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/51/172)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/51/213 و A/51/303 و A/51/315 و A/51/326 و A/51/353 و A/51/356 و A/51/464 و A/51/528 و A/51/560)

مشروعا قرارين (A/51/L.22 و A/51/L.24)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
تقرير الأمين العام (A/51/171)

السيد بوهايفيسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد أوكرانيا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرض آراءه حول قضيتين تتصلان ببنود جدول الأعمال.

يتمثل شاغلنا الأول في ترتيب المساعدة الاقتصادية الخاصة للبلدان التي عانت اقتصاداتها من الآثار السلبية الناجمة عن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

وقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام حول هذه القضية A/51/356، الذي يوفر أساسا متينا للمزيد من التحليل والنظر في هذه المشكلة. وفي الوقت نفسه، نرى أن هذه الوثيقة لا تتضمن أي تقييم لمدى فعالية الجهود المشتركة المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة أو التوصيات ذات الطابع العالمي الصادرة في هذا الصدد.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونحن نؤيد الاستنتاج الوارد في هذا التقرير والقائل بأن الموارد المالية الجديدة والإضافية من جميع مصادر التمويل المحتملة، لا سيما على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ضرورية لمعالجة الطائفة المتنوعة من المشاكل الاقتصادية المستمرة التي تواجهها الدول المتضررة، وخصوصا الآثار طويلة المدى للجزاءات على اقتصاداتها.

لقد أدى إبرام إتفاق دايتون للسلام إلى فتح فرص طيبة لإقامة سلام واستقرار دائمين في منطقة البلقان، وكان هذا إنجازا هاما جدا. ونتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، رفِعت الجزاءات، إلا أن آثارها لم تتم إزالتها أو حتى تخفيضها.

ويرى وفد أوكرانيا أن قضية المساعدة الاقتصادية الخاصة التي تقدم إلى البلدان المتضررة من نظام الجزاءات ينبغي أن تبقى على جدول أعمال الأمم المتحدة، مراعاة لواقع أن القرارات السابقة بشأن هذه القضية لم تنفذ على النحو المطلوب، على الأقل بالنسبة لبلدي الذي لم يتلق مساعدة كافية لتغطية الخسائر الفادحة التي نجمت عن مراعاته الصارمة والثابتة لنظام الجزاءات.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى أن مجلس الأمن يفرض الجزاءات بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره، ولهذا ينبغي أن تتحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن تنفيذ الجزاءات وعن عواقبها.

كما كشفت تجربة أوكرانيا الأخيرة أن هناك حاجة إلى وجود منهجية شاملة وموحدة لتحديد وتقييم الحالة الاقتصادية في الدول غير المستهدفة، وذلك من أجل تقدير خسائرها بغرض تقليل الأثر السلبي المترتب على اقتصاداتها نتيجة للجزاءات.

واقترحت أوكرانيا في الوثيقة A/51/226 تدابير محددة كعناصر ممكنة لآلية التعويضات. وينبغي لهذه الآلية أن تتيح في جملة أمور الفرصة لقيام المؤسسات المالية الدولية بفتح حسابات إئتمانات خاصة لتقديم مساعدة مالية مباشرة إلى البلدان الثالثة لدعم المشاريع التقنية التي تنفذ في تلك البلدان. وعلى البلدان المانحة أن تستحدث على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف نظام أفضليات تجارية لصالح البلدان الثالثة، بما في ذلك تشجيع صادراتها، وعلى البلدان المانحة أيضا أن تدعم على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف استثمارات في اقتصادات البلدان الثالثة، مع إعطاء أفضلية خاصة للمجالات التي تتحمل خسائر مباشرة نتيجة للجزاءات.

وفي حالة أوكرانيا، يمكن تكملة هذه التدابير مثلا بتخفيض مساهمتها في تمويل عمليات حفظ السلام، وباستحداث نظام خاص للمشاركة في جهود التعمير والتنمية التي يُضطلع بها بعد إنتهاء الصراع.

ويرى وفد بلدي أيضا أنه من الملائم أن تنشأ في إطار المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة لجنة دائمة للجزاءات تابعة لمجلس الأمن. ويمكن أن تُعهد إليها مسؤولية تقدير الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالدول المتضررة، وإجراء بحوث عن النتائج الاقتصادية والاقتصادية - الاجتماعية الإقليمية الناجمة عن الجزاءات، وتنسيق التدابير الرامية إلى تقليل الآثار التي تترتب على تلك النتائج إلى أدنى حد ممكن، ورصد التقيد الصارم بها، وما إلى ذلك.

ويتمثل شاغلنا الثاني، وإن كان لا يقل أهمية عن الشاغل الأول، في كيفية حل المشاكل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، التي لا تزال تؤثر بشكل خطير على البيئة وعلى صحة الناس. فخلال السنوات الأخيرة، ظهر حجم هذه المأساة بوضوح بالغ، كما ظهر أن المشاكل المتعلقة بالتصدي لعواقبها تتطلب حلولا فورية.

ويشاطر وفدنا المتكلمين الذين سبقوني فيما أعربوا عنه من قلق إزاء عدم كفاية التنسيق في جهود أمانة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات التابعة للمنظومة فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بتشيرنوبيل وفي هذا الصدد، يود وفدنا أن يؤيد التدابير الرامية إلى تنمية التعاون الدولي طويل الأمد في العقد الثاني بعد تشيرنوبيل. وما زلنا نعتقد أن لهذه المشاكل بعدا عالميا، وأنها تحتاج بالتالي إلى اهتمام خاص ومشاركة كافية من جانب المجتمع الدولي بأسره.

ونحن ندرك تمام الإدراك كثرة المشاكل ذات الأشكال والأبعاد المختلفة التي تواجهها منظمتنا اليوم،

ومع ذلك فإن المشكلتين اللتين وجهنا نظر الجمعية العامة إليهما توا ينبغي أن يستمر إدراجهما في قائمة الأولويات.

السيد أحمد (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم ماليزيا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرها للجهود التي بذلتها وتواصل بذلها الأمم المتحدة ووكالاتها لإسداء المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. ويتشاطر وفدي كذلك الآراء التي أبديت بشأن الحاجة إلى تنسيق أفضل في تقديم تلك المساعدة، إذ لا يزال العالم يواجه تحديات الكوارث والطوارئ في زائير وأماكن أخرى.

ويود وفدي الآن أن يتحدث، بشيء من التفصيل، عن الفقرة الفرعية (د) المتعلقة بمسألة مساعدة شعب فلسطين، تود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها لتقرير الأمين العام (A/51/171). فوفدي يشعر أن هذا التقرير فيه خلفية شاملة للنشاطات التي بذلت فعلا والنشاطات المزمعة لتنمية فلسطين ولتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ونحن نصفق بصفة خاصة للجهود التي بذلت لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في ميادين التعليم واستحداث فرص العمل، والصحة، والبنيات الأساسية، وبناء المؤسسات، وتنمية القطاع الخاص.

ويشعر وفدي بالارتياح أيضا لكون مؤتمر باريس الوزاري المعني بالمساعدة الاقتصادية لشعب فلسطين، قد أسفر عن تعهد المانحين بحوالي ٨٠٥ ملايين من الدولارات للمشروعات الاستثمارية. ويفيدنا التقرير أيضا أن هناك ٧٢,٥ مليون دولار إضافية قد أعلن التعهد بها لتخفيض العجز المتكرر في ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ١٩٩٦، وهو عجز من المتوقع أن يبلغ ٧٥ مليون دولار. غير أن وفدي يعتقد أن هذه التعهدات ليست كافية. وننتهز هذه الفرصة لنهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل إسهامه في التمويل الذي تمس الحاجة إليه لمساعدة الشعب الفلسطيني على إعادة بناء اقتصاده وأمته.

وبينما نرحب بتلك المشروعات، ينبغي أن نذكّر أنفسنا بحقيقة الوضع القائم على أرض الواقع. لقد علق الأمين العام في تقريره على الانتكاسة الشديدة للسلم والتنمية، الناشئة عن الهجمات الانتحارية في شباط/فبراير، وعلى ما كان لتلك الهجمات من أثر مروع على الاقتصاد الفلسطيني. وقد ارتفعت البطالة الداخلية نتيجة لذلك ارتفاعا حادا لأن أنشطة الأعمال والحرف والتجارة ليس لها منافذ إلى الأسواق الخارجية. وهناك ما يقدر بـ ٠٠٠ ٧٠ فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل في ذلك الوقت، لم يستطيعوا دخول تلك الدولة بسبب إغلاق النظام الإسرائيلي للأراضي المحتلة.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، شهد العالم إندلاع فورة جديدة من فورات العنف، سببها هذه المرة فعل استفزازي وقح من إسرائيل، بفتح نفق في الجوار المباشر للمسجد الأقصى. لقد سبب ذلك إزعاجا وغضبا عميقين للفلسطينيين وكذلك للعالم الإسلامي. إن ماليزيا وغيرها من البلدان الإسلامية تدين ما حدث، فهو تصرف ناجم عن عدم حساسية إسرائيل تجاه مشاعر الفلسطينيين ومشاعر المسلمين.

الحقيقة المروعة هي أن جميع التخطيطات والاسقاطات سوف تتلاشى إذا كانت الحالة على أرض الواقع لا تسمح بالتنفيذ السريع والفعال لمشروعات التنمية التي حددتها الأمم المتحدة ووكالاتها. وجميع الموارد النقدية التي تحت تصرفنا لن تعني شيئا كذلك إذا لم يتسن استعمال تلك الموارد استعمالا مفيدا لمساعدة الفلسطينيين.

وأود مرة أخرى أن أشدد على أن من المحتم الحفاظ على الزخم الذي يدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى خاتمة ناجحة، وأنه لا بد أن تتوخى جميع الأطراف ذلك باخلاص. وكل محاولة لتقويض عملية السلام لن يكون من شأنها إلا تفاقم عدم الاستقرار وإحداث عنف متجدد ومزيد من القلاقل، وربما تصعيد أشد بل ربما تصعيد بغير حدود. وذلك أمر لا بد وأن يضر بتنمية فلسطين، وأن يضر بالتالي بالسلم والاستقرار الشاملين في المنطقة.

وإسرائيل كذلك لا يمكن أن تفلت من هذه الجرائر، ولذا من صالحها أن تنفذ فورا وبدقة عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكرر، إن الحكومة الإسرائيلية الحالية يجب أن تنفذ جميع اتفاقات السلام التي عقدتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية. وأي تخل من جانب الحكومة الإسرائيلية عن تلك الاتفاقات سيبدد كل الآمال

في تحقيق سلم شامل وعادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين والعالم العربي والإسلامي.

وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد التزامها الكامل وتضامنها مع الشعب الفلسطيني ومع زعامته، في تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وفي العيش بسلام كدولة مستقلة ذات سيادة.

إن تقوية الاقتصاد وتحسين ظروف المعيشة للفلسطينيين هما عنصر جوهري وشرط لازم لتحقيق السلم والأمن الدائمين. ويجب مساعدة شعب فلسطين لتمكينه من الوقوف على قدميه. إن هذا التزام على المجتمع الدولي أن يسعى إلى الوفاء به في أقرب وقت ممكن.

السيد أفالي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إني أتحدث إلى الجمعية في وقت يسعى فيه المجتمع الدولي إلى إيجاد حل للوضع الخطير جدا للاجئين في منطقة البحيرات الكبرى. إن هذه الحالة المأساوية تبرز مرة أخرى ما علينا جميعا من مسؤولية والتزام أدبي بتخفيف الآلام الناشئة عن الحالات الطارئة، ومساعدة الشعوب المتضررة على إعادة بناء وتأهيل مجتمعاتها بعد إنتهاء حالة الطوارئ.

إن الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أصدرت تفويضا صريحا للمنظمة بالعمل بسرعة وبطريقة منسقة، لتوفير ما يلزم من مساعدة إنسانية للبلدان التي حاقت بها كوارث طبيعية أو غيرها من صنوف الطوارئ.

وفي هذا السياق، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي للعمل الذي قام به السيد ياسوشي أكاشي، بوصفه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ونعتقد أن نشاطاته في هذا المجال الشديد التشعب إنما هي مثال واضح على التفاني وحسن القيادة الجديرين بالتقدير.

ونحن نتفق مع رأي الأمين العام القائل بأن الفقر المدقع يؤدي إلى زيادة كبيرة في الهشاشة الاجتماعية، التي بالإضافة إلى الهشاشة السياسية للمجتمع، تخلق حالة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى كارثة إنسانية. ولهذا السبب، نحن نعتقد أن من الحيوي المضي قدما في تصميم آليات إنذار مبكر تمكن الأمم المتحدة من تحديد الصراعات المحتملة وتقديم المساعدة الضرورية قبل فوات الأوان.

ومما لا شك فيه، أنه في ضوء مطالب العالم الإنسانية الضخمة من المنظمة اليوم، يجب أن تُوفر للمنظمة آليات جديدة ومناسبة للتصدي لهذا التحدي. وهذا هو السبب الذي دفع فخامة الرئيس كارلوس منعم، رئيس الأرجنتين، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ إلى أن يعرض على هذه الجمعية فكرة خلاقة لقيت تأييد الغالبية العظمى. وهذه الفكرة، المعروفة باسم مبادرة الخوذ البيض، أصبحت بسرعة أمرا واقعا في أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل من أجل التنمية. وبعد خمس سنوات من هذه المناسبة، يسرنا أن نرى الأمين العام يسلم، في تقريره عن أعمال المنظمة وفي تقريره المعروض علينا الآن، بالأهمية السياسية والمؤسسية لهذه المبادرة، وكذلك بصلاحيتها للتنفيذ والتمويل.

وتجربتنا في هايتي وجامايكا وفلسطين ولبنان ونيكاراغوا وكوستاريكا وأنغولا وأرمينيا أوضحت لنا طرق تحسين نشر ذوي الخوذ البيضاء وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. فضلا عن ذلك، من المهم التأكيد على أنها أوضحت لنا أيضا طرق تحسين إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي في البلدان التي تحتاج للمساعدة. ومجيء الدعم المالي الكبير وآيات الثقة من بلدان شتّى، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة العربية السعودية، كان بدون شك عنصرا حاسما في هذا النجاح.

وفي حالة منطقة البحيرات الكبرى، وهي حالة خاصة، فإن الأرجنتين تضع اللمسات الأخيرة على الجوانب اللوجيستية بغية إرسال طائرة وإمدادات ووحدة من ذوي الخوذ البيضاء إلى المنطقة لتكمل العمل الذي تقوم به بالفعل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على الدور الذي قامت به السيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نعمل معها عن كثب في وضع التفاصيل الأخيرة لعمليتنا.

بيد أننا نود أن نضيف أننا نعتقد بأنه لا ينبغي لأنشطة الأمم المتحدة أن تتوقف متى اختفت الحالة

الإنسانية الطارئة من عناوين الصفحات الأولى. لهذا السبب، اقترحنا مشاركة ذوي الخوذ البيض في بناء الاقتصاد، لا سيما المساعدة في بناء المساكن في رواندا.

وفي الختام، نحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، فإن من التحديات الرئيسية التي تواجهنا، ونحن على عتبة قرن جديد، الحاجة إلى إيجاد آليات تمكن من تخفيف الألم والمعاناة الناتجين عن جميع أنواع الكوارث والطوارئ. وبدون حل هذه المسألة، فإن التنمية المستدامة وإمكانية نجاح الأجيال المستقبلية سيلحق بهما ضرر شديد بدون شك.

السيد عواد (مصر): سوف ينصب تدخل وفد مصر تحت هذا البند على الجزء الخاص بالمساعدات التي تقدمها الأطراف المانحة والأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني. ولا أعتقد أني سأضيف جديدا عندما أقر أمام هذا التجمع الموقر مقدار الدعم والمساندة اللذين يحظى بهما الشعب الفلسطيني الشقيق من جانب مصر، حكومة وشعبا.

لقد مثّل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ والاتفاقيات التالية له التي تم توقيعها، مراحل هامة في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره، مما تطلب منا في مصر إسهاما - قدر إمكاننا - لرفع قدرة الأخوة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم الداخلية وتحسين حالتهم الاقتصادية بما يعود بالنفع على هذا الشعب الشقيق الذي عانى، ولا يزال، مغبة الاحتلال بتبعاته المختلفة. وتبقى هذه المساعدة وذلك الدعم أمرا ملحا في الظروف الصعبة الحالية في الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة في ظل تجمد عملية السلام والإجراءات التعسفية، خاصة الحصار والإغلاق ومنع وتقييد حركة العمال والسلع من الضفة الغربية وغزة، مما يمثل عبئا إضافيا يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني ويضاعف من مأساته.

لقد بادرت مصر فور انتخاب السلطة الفلسطينية بتقديم الدعم اللازم لتمكينها من مباشرة مسؤولياتها، وقد وجّه الرئيس حسني مبارك بتشكيل لجنة قومية في مصر من كافة الوزارات لتحديد الكيفية التي يمكن بها لكل وزارة تقديم الإسهام المناسب للحكم الذاتي الناشئ في فلسطين. وكان من نتيجة ذلك أن تم توقيع عدد من الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية، مثل اتفاق في مجال البريد، واتفاق آخر في مجال النقل والمواصلات، وثالث في مجال التعليم، وعدد من الاتفاقيات الأخرى التي تم التوقيع عليها بهدف خلق الروابط المؤسسية بين أجهزة السلطة الشابة الوليدة ونظيراتها في مصر، وهو ما تتم ترجمته عمليا إلى تسهيلات من جانب مصر في المجالات التي تم توقيع الاتفاقات بشأنها.

بالإضافة إلى ذلك قامت مصر بتدريب عدد كبير من كوادر الشرطة الفلسطينية، الذين اعتبروا نواة لجهاز شرطة فلسطيني يستطيع أداء مهامه الوطنية بكل الانضباط والكفاءة. وقدمت مصر أيضا خبراتها للكوادر التي تختارها السلطة الوطنية الفلسطينية للتحدث باسمها في الخارج، والدفاع عن القضية الفلسطينية في كافة الدول والمحافل الدولية.

كما تسعى مصر كذلك إلى الاشتراك مع أطراف أخرى في أي شكل من أشكال التعاون الثلاثي لتقديم المساعدة للفلسطينيين في شكل خبرة فنية، ولا يفوتني في هذا المجال الإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه مع النرويج والسلطة الفلسطينية لتدريب عدد من الكوادر التي تعمل في مجال التمريض لمواجهة العجز الكبير في هذا المجال لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك تقوم مصر بالتعاون مع السلطة الفلسطينية في تخطيط وتنفيذ ميناء غزة، ليكون منفذا تجاريا هاما لاتصال الشعب الفلسطيني بالعالم الخارجي.

كما لا يتوانى رجال الأعمال المصريون عن الدخول في أي مشروعات اقتصادية بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الفلسطيني، وإنقاذه من ويلات الإغلاق المدمر الذي تفرضه إسرائيل بطريقة عشوائية، والذي ينذر بأسوأ العواقب إذا استمر تطبيقه.

إن دور مصر لا يقتصر على تقديم الدعم أو المساندة المعنوية أو المادية أو العينية فحسب، وإنما تسعى مصر كذلك، وبكافة الوسائل والطرق الممكنة، إلى حث كافة الدول الصديقة على زيادة مساعداتها، والالتزام بتعهداتها المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى

يمكن للقيادة الفلسطينية تحقيق تطلعات أبناء الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا من ويلات الحروب والتشريد والقهر، والذي آن له أن يجني ثمار السلام لدى اكتماله.

وأود في هذا الصدد الإشادة بالدور الهام للأمم المتحدة والسيد الأمين العام وإدارة الشؤون الإنسانية وكافة الأجهزة والوكالات المتخصصة لتقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني. ونود أن نحي بصفة خاصة الدور الهام للمنسق الخاص السيد لارسن لتنفيذ البرنامج الموحد والمرتبط الذي تم إقراره في حزيران/يونيه من العام الماضي. ونرى ضرورة تكثيف التنسيق لأنشطة كافة المنظمات الدولية فيما بينها وبين الدول المانحة الرئيسية من جهة والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى. وقد أكدت هذه الأطراف المعنية في المؤتمر الوزاري حول تقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، الذي عقد في باريس في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حرصها على تكثيف دعمها للسلطة الفلسطينية على أساس أولويات محددة لأنشطة التنمية الضرورية. وقد عززت من هذا التوجه المحمود جهود المنسق الخاص بوضع إطار خطة لتخفيف الآثار الصعبة لقرارات الإغلاق والحصار على نحو ما يوضحه تقرير الأمين العام في الوثيقة A/51/171 الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ونود في هذا المجال الإشادة بجهود وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ونحي المبادرات الصادرة عن مفوضها العام مباشرة ومن خلال الإطار الدولي الذي توفره الوكالة لتوجيه الدعم الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني الشقيق.

إن مصر تأمل أن يخطو الشعب الفلسطيني أولى خطواته على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعاونتنا وإسهامنا جميعا. كما تعلق تطلعات كبرى نحو تعزيز دور الأمم المتحدة في دعم التعاون الدولي في هذا الشأن. وتناشد مصر دول العالم التي التزمت بتقديم المساعدة بتنفيذ وعودها، كما نناشد الدول التي لم تتقدم بعد بمساعدات في هذا المجال أن تقدمها لهذا الغرض النبيل الذي يخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط برمته ويعود بالنفع على الشعب الفلسطيني، وهو شعب يحاول بشجاعة أن يقيم دولته على أرضه.

السيد مانور (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يواجه العالم تحديات إنسانية هائلة في أفريقيا - أحدثها عهدا ما وقع في شرق زائير - وفي مناطق أخرى من العالم. وهناك صلة مباشرة في كافة أنحاء العالم ما بين الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي. وبالمثل، لا بد وأن تكون هناك أيضا صلة قوية بين عمليات الإغاثة والمساعدة وبين التنمية الاقتصادية المستدامة.

ودولة إسرائيل تدرك تماما أهمية النمو والرخاء الاقتصاديين للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط. لذلك فإن إسرائيل تؤيد توفير المساعدة الاقتصادية الجمة للفلسطينيين، وهو ما من شأنه أن يساعد على إنجاز قدر أكبر من السلام والاستقرار في منطقتنا. ويجدر بالملاحظة أن إسرائيل قامت بخطوات إيجابية للمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. والواقع أن البلدان المانحة تجتمع في باريس هذا الأسبوع، بمشاركة نشطة من إسرائيل، لاستعراض حالة المساهمات المقدمة إلى الفلسطينيين. وإننا نرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية للمساعدة في تنمية الضفة الغربية وغزة.

ولقد ظلت إسرائيل تتعاون لسنوات كثيرة تعاونا كاملا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، علاوة على المنظمات الدولية الأخرى، في تنفيذ برامج ترمي إلى تحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن رأينا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من جهودها ومن تمويلها لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي، فيتيسر بذلك تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين تنفيذا ناجحا.

إن دولة إسرائيل ملتزمة تماما بتنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والبلدان المجاورة وبينها وبين الفلسطينيين. إن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت ومعاهدة السلم بين إسرائيل والأردن إنجازان

بالغا الأهمية على الطريق نحو السلام. فهما يفتحان فرصا جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعاون والرخاء والسلام في منطقتنا. إن مسيرة السلام في الشرق الأوسط جديرة بتأييد المجتمع الدولي.

السيد سمحان (دولة الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأمين العام على تقريره الشامل المتعلق بتعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، والذي عكس بكل وضوح طبيعة الأوضاع الإنسانية السائدة في العالم، ولا سيما في الدول النامية. كما نعرب عن تقديرنا الكبير للجهود والمساعي الحثيثة والإنسانية التي تقوم بها إدارات ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تخفيف معاناة الشعوب المتضررة.

في الوقت الذي اعترف فيه المجتمع الدولي بخطورة تفاقم الأزمات الإنسانية، سواء الناجمة عن حالات الكوارث الطبيعية أو بفعل النزاعات المسلحة، ما زالت الجهود الدولية عاجزة عن مواجهة بعض هذه الأزمات في العديد من مناطق العالم المختلفة والتي تؤثر بدورها على مستقبل الإنسانية ورفاهيتها. إن وفد دولة الإمارات الذي يعلق أهمية كبيرة على المساعدة الاقتصادية والإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية من أجل إعانتها على تحقيق التنمية الذاتية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، إنما يؤكد على أهمية تعزيز التنسيق الدولي، ولا سيما بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية الدولية المتخصصة، وعلى رأسها البنك الدولي، من أجل تعبئة الموارد الاقتصادية وتدفقاتها لدعم الملايين من أبناء الشعوب المتضررة والفقيرة وإعانة هذه الشعوب في التغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وبناء هياكل مجتمعاتها الأساسية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، استنادا لقناعتها ومنطلقاتها الإنسانية المستمدة من تقاليد وثقافة وحضارة مجتمعها وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، حرصت، وبتوجيهات سامية من قائد مسيرتها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، على تقديم أنواع الدعم المنقطع النظير للعديد من دول العالم الثالث، وخصوصا التي تعرضت منها للكوارث الطبيعية ونتائج الحروب المسلحة، كما هو الحال في فلسطين والصومال والبوسنة وأفغانستان وغيرها.

ولمواصلة سياستها الإنسانية بهذا الصدد، عمدت دولة الإمارات إلى إنشاء مؤسسات وجمعيات الدعم الخيري، وعلى رأسها مؤسسة زايد الخيرية والهلال الأحمر وذلك لضمان مواصلة تعبئة الجهود المحلية في القطاعين الحكومي والخاص، والاستجابة لدعوات العوز الإنساني في المناطق المتضررة في العالم ولا سيما في العديد من الدول النامية.

إن استمرار الفقر، وتدهور البيئة، وعدم اللجوء إلى حل النزاعات القائمة وفقا لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، ساهم إلى حد كبير في تعقيد واتساع مظاهر الحروب في العالم، وما تجربة يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا إلا أمثلة على ذلك، الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي تطوير جهوده في صنع السلام وحفظ الأمن والسلم الدوليين، ذلك فضلا عن بناء السلام في فترة ما بعد النزاعات، وبما يكفل تحقيق الاستقرار وعودة النماء للشعوب المتضررة بنتائج هذه النزاعات.

إن دولة الإمارات، التي يقلقها تفاقم المعاناة التي يتعرض لها الملايين من ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، والصراعات المسلحة، وما ينجم عنها من خسائر في الأرواح وتدفق للاجئين والتشرد الجماعي للسكان والدمار للهياكل الأساسية، تعلن عن تأييدها للمساعي الدولية الرامية إلى تقييم وتحسين قدرة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على مواجهة هذه الأزمات الإنسانية الخطيرة. ولتعزيز مشاركة المجتمع الدولي بهذا الصدد، نؤكد على أهمية وضع آلية لقاعدة بيانات تُعنى بتجميع المعلومات من أجل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المحتملة، واتباع نظام الإنذار المبكر للحيلولة دون وقوع الأزمات الإنسانية المتفاقمة والتي يصعب احتواء نتائجها على المدى القريب والبعيد.

لقد أثبتت التقارير الإحصائية المعلنة التراجع الواضح في الاقتصاد الفلسطيني الأساسي عما كان عليه في السنوات ما قبل اتفاق أوسلو، وذلك نتيجة لسلسلة التدابير القسرية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي شملت إجراءات الإغلاق والعزل المتواصل للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض القيود المشددة على حركة الأشخاص والبضائع إلى ومن مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ووضع العراقيل أمام تنفيذ برامج الوكالات الدولية الإنسانية المعنية بتقديم المساعدات، مما ساهم في تفشي الفقر والجوع والمرض بين أبناء الشعب الفلسطيني، بل وانعكس في إنخفاض الناتج القومي المحلي في مناطق السلطة الفلسطينية إلى ما يزيد عن خمسين في المائة، وارتفاع نسبة البطالة إلى نسبة ٦٣ في المائة على الأقل، وذلك أخطر مؤشر للتدهور الإنساني شهده المجتمع الفلسطيني في إطار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، ويشكل انتهاكا وخرقا فاضحا ليس لاتفاقيات السلام فحسب، وإنما لكافة المواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعلق أهمية كبيرة على تعزيز المساعدات الإنمائية الدولية من أجل الشعب الفلسطيني في بناء هياكل مؤسساته الوطنية وتطوير قدراته ومهاراته الذاتية والتقنية لإعانته على النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، إنما تدعو المجتمع الدولي والدول المانحة إلى تنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها، بما يكفل للشعب الفلسطيني الحياة الكريمة وتحقيق تطلعاته في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه ووطنه فلسطين وعاصمته القدس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموجب قراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د ـ ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و١٧٧/٤٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد جيلاني (فلسطين): للعلم فقط، سيدي الرئيس، أريد الإشارة إلى مشكلة إجرائية قد واجهتنا وسوف نستأنف العمل من أجل إيجاد حل نهائي لكافة المشاكل الإجرائية التي تواجهنا وذلك بالتعاون الكامل مع رئيس الجمعية العامة.

تفاقم في السنتين الأخيرتين سوء الحالة الاقتصادية والظروف المعيشية لسكان الأرض الفلسطينية. وفي الواقع، فإن هذه الحالة وتلك الظروف في كثير من النواحي زادت سوءا عما كانت عليه قبل توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣. إذ تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملحوظ، ففي عام ١٩٩٥، انخفض الناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٩ في المائة. وتشير البيانات الاحصائية إلى أنه من المحتمل أن تزيد هذه النسبة إلى ١٥ في المائة هذا العام. كما انخفض مستوى متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي الإجمالي من ٦٠٠ ٢ دولار، إلى ٨٠٠ ١ دولار، علما أن نصيب الفرد في إسرائيل من دخلها القومي يبلغ حوالي ١٦٠٠٠ دولار. ومن ناحية أخرى، فقد بلغت نسبة البطالة أكثر من ٥٠ في المائة، وهي نسبة بالغة الخطورة بكل المقاييس. كما انخفضت الصادرات الفلسطينية بنفس هذه النسبة، وارتفع العجز في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بما تبع ذلك من تزايد في المشكلات الاجتماعية والسياسية.

لقد قامت الدول المانحة بدفع جزء من التبرعات التي تعهدت بها في قمة واشنطن المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والبالغ إجمالها ٢,٤ مليار دولار تدفع على فترة خمس سنوات. إلا أن تقديم هذه المساعدات يتم بشكل بطيء ويكتنفه العديد من المشاكل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المساعدات لم تؤت بثمارها والغايات المرجوة منها بسبب السياسات والإجراءات الإسرائيلية المجحفة التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والحيلولة دون تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي في الأرض الفلسطينية.

ويأتي في مقدمة هذه السياسات والإجراءات فرض الحكومة الإسرائيلية سياسة الإغلاق والحصار، وهي في الواقع تعني منع حرية حركة وتنقل الأفراد والبضائع من غزة وإلى الضفة الغربية وبالعكس، ومن وإلى القدس، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحركة من وإلى إسرائيل والعالم الخارجي. وقد أدى هذا الحصار إلى منع العمال الفلسطينيين من ممارسة أعمالهم داخل إسرائيل، رغم شمول الجانب الاقتصادي من الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ترتيبا لهذا الأمر مقابل ترتيبات أخرى في الاتفاقية. وتقدر الخسائر المالية اليومية نتيجة الإغلاق والحصار بحوالي ٧ ملايين دولار.

كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى خلق العديد من المشاكل والعوائق لمنع تحقيق أي تقدم أو استكمال لأي من مشاريع البنية التحتية المرتبطة بالتجارة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ومن بينها مشاريع التجمعات الصناعية وميناء ومطار غزة، وهي مشاريع كانت قد تمت الموافقة عليها. وشنت السلطات الإسرائيلية أيضا حملة لمنع اعتماد الوكلاء الفلسطينيين للشركات الأجنبية، مما أدى عمليا إلى منع المشاريع الفلسطينية المشتركة. هذا بالإضافة إلى عدم تنفيذ الجانب الإسرائيلي لالتزاماته الواردة في الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بإعادة الضرائب على القيمة المضافة التي تقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيلها على البضائع المستوردة من قبل الجانب الفلسطيني.

إن هذه السياسات والممارسات البالغة الخطورة لا تشكل إنتهاكا للاتفاقيات المعقودة فحسب بل إنه لا يمكن تبريرها على أسس أمنية. كما أنها تفتقر إلى المنطق، بغض النظر عن الغايات السياسية لأي حكومة إسرائيلية كانت. وبالتالي، فإذا كان هناك تفسير لهذه السياسات والممارسات فإنها الرغبة في انتهاز أسلوب العقاب الجماعي التعسفي، وفرض السيطرة الحاقدة على الاقتصاد والسوق الفلسطينية.

لقد آن الأوان للجانب الإسرائيلي لأن يتفهم أن هذه السياسات والممارسات لا بد وأن تتوقف فورا وينتهي الإغلاق والحصار وقيوده الجائرة، إذ أنه ضرب من ضروب المستحيل أن نتحدث عن التعاون الإقليمي أو نترقب نتائج هامة لقمم التعاون الاقتصادي في الوقت الذي يتم فيه تدمير الاقتصاد الفلسطيني. وفي حقيقة الأمر، لا يمكننا أن نتحدث عن السلام وهذا الوضع الاقتصادي على ما هو عليه، فإن عرقلة التنمية وإعاقة جهود الإعمار هي عرقلة وإعاقة لمسيرة السلام برمتها.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية من ناحيتها، وبالرغم من كل ما سبق ذكره، تحاول جاهدة تحسين الأوضاع المعيشية لشعبنا وبناء مؤسساتنا واقتصادنا، ومن أجل أن ينجح هذا فلا بد من تغيير كامل للسلوك الإسرائيلي ليكون متوافقا مع القانون الدولي والاتفاقيات التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى المساعدة الدولية. بالأمس، قام الجانب الفلسطيني، وعلى أعلى مستوى، بتقديم برنامجنا الوطني الاستثماري لعام ١٩٩٧ لاجتماع المانحين في باريس. ونحن نأمل من المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لهذه الخطة.

إن الشعب الفلسطيني يقدر عاليا جهود المجتمع الدولي لمساعدته في مهمته وتحديه الجديد من أجل بناء وطنه ومؤسساته في هذه الفترة الانتقالية الحرجة. وفي هذا السياق، نود أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لجميع الدول والمنظمات التي قدمت، متكرمة، المساعدات للشعب الفلسطيني. إن أملنا الكبير هو أن يقوم المجتمع الدولي بالإيفاء بالتزاماته لمساعدتنا في تقويم اقتصادنا المدمر، وبالتالي تخفيف عبء الظروف المعيشية السيئة عن شعبنا.

ومازلنا نعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما وأساسيا تلعبه في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. ونود هنا أن نعبر عن تقديرنا للتقرير الشامل المقدم من الأمين العام تحت هذا البند. ونود أيضا أن نعبر عن تقديرنا لجهود المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، وللدور الأساسي الذي يقوم به مكتبه في تسهيل تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة من خلال آلية تنسيق فعالة على الأرض. إن هذه الجهود قد عززت كثيرا نشاطات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية، ونخص بالذكر البرامج التي تنفذها كل من الأنروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نحن نعتقد أن مشروع القرار المقدم للجمعية العامة تحت هذا البند لا يعكس فعلا حقائق الوضع على الأرض ولا الصعوبات والظروف التي تزداد سوءا والتي يواجهها الشعب الفلسطيني، وكذلك بالنسبة لعملية السلام في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإننا نتفهم أهمية الحفاظ على الإجماع في هذا الموضوع، ونحن على استعداد أن نبقي على نص الإجماع في هذه الدورة أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن لمراقب اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد فاليه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تتابع اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن كثب المداولات التي تجري بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الغوثية من جانب الأمم المتحدة، وهي تشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لها مرة أخرى لمشاطرتكم بضع ملاحظات عن هذا الموضوع.

وفي رأينا، أن الموضوعين الرئيسيين اللذين هما في كفة الميزان فيما يتصل بتنسيق المساعدة الإنسانية هما كيفية القيام على أفضل وجه بخدمة مصالح الضحايا بطريقة فعالة ومتماسكة، وكيفية الاستفادة المثلى من الأموال الممنوحة. وبالتالي، تتبع اللجنة الدولية للصليب الأحمر نهجا عمليا تجاه تنسيق المساعدة الإنسانية تركز فيه أساسا على الضحايا وعلى مسؤوليتها هي أمام المانحين.

وفي السنوات الأخيرة، لاحظنا أن التنسيق الإنساني الفعال يحدث معظمه على الصعيد الميداني ويتخذ في العادة صورة عملية تبدأها المنظمة الإنسانية التي كانت سباقة إلى العمل أو أن تكون الجهة الرئيسية الناشطة عمليا في مسرح الأحداث في الحالة الطارئة المعنية. وخلال السنة الحالية، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهذا الدور في أماكن مثل الشيشيان وأفغانستان وسري لانكا، وفي مناطق معينة من الصومال والسودان وسيراليون. وقد واصلت أيضا القيام بدورها الرائد في التحري عن أماكن المفقودين، وإعادة الاتصالات بين أفراد الأسرة الواحدة، منسقة عملياتها الكبيرة في هذا المضمار مع المنظمات الأخرى المعنية بهذه الأمور في أماكن مثل منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة.

وتشعر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن التنسيق الميداني يعمل على نحو أفضل عندما تقبل المنظمات الإنسانية مجموعة مشتركة من المعايير الأخلاقية والتشغيلية، مثل تلك التي وردت في مدونة سلوك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، وعندما تستهدف تحقيق تكامل حقيقي مع الاحترام الواجب لولايات وأدوار كل منها. وقد اتضح مثال طيب للتنسيق الميداني الفعال في أنغولا، حيث أقامت المنظمات الإنسانية آليات تنسيق سليمة وجعلت أنشطة كل منها مكملة لأنشطة المنظمات الأخرى. وهذه الجهود، الرامية إلى التعاون العملي في الميدان والقائمة على نهج إنساني مشترك، تستحق أن تحتذى وأن تُطور في جميع حالات الطوارئ أو الحالات القائمة بعد إنتهاء الصراع حيث تسعى وكالات إنسانية كثيرة للاستجابة لاحتياجات الضحايا.

وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب التنسيق التشغيلي في الميدان، أيضا بإبداء اهتمام متزايد بالتنسيق والمشاورات على صعيد المقار الرئيسية. وخلال هذه السنة، عقدت اللجنة عدة اجتماعات هامة للغاية، على مستوى كبار المسؤولين عن الإدارة، مع بعض شركائها الرئيسيين العاملين في الميدان الإنساني. فبالاضافة إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، عقدت هذه الاجتماعات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وكذلك مع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية.

وفي أوائل أيلول/سبتمبر جرى تبادل للرسائل، على مستوى المقرين الرئيسيين، بين رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد سوماروغا، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة بيرتيني، بشأن أحكام التعاون بين المنظمتين، وبشأن المبادئ التوجيهية لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ الناشئة عن الصراعات. ومنذ عدة أشهر، وقع وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقا على الصعيد الميداني في رواندا مع المكتب القطري للمفوض السامي لحقوق الإنسان يحدد المسؤوليات الخاصة لكل من المؤسستين فيما يتعلق بحماية المعتقلين في ذلك البلد وزيارتهم.

وهذا النهج الثنائي ساعد على تعزيز التفاهم المتبادل، وكان مفيدا أيضا في تمهيد الطريق لقيام علاقات مؤسسية أوثق، وتنسيق وتعاون قطاعيين. وستتبع اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا النهج مع شركائها العاملين في نفس الميدان باعتباره عنصرا هاما في جهودها التنسيقة.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يتمثل التركيز الرئيسي للجنة الصليب الأحمر الدولية على الاضطلاع بدورها ومسؤولياتها داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وفي الحفاظ على وجود تنسيق وثيق بين

الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها. بالإضافة إلى ذلك، تشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية بنشاط في آليات الأمم المتحدة للتنسيق بغية تعزيز التآزر والتماسك داخل المجتمع الإنساني.

وفي هذا المنعطف، نود أن نتناول بإيجاز الدور الهام الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية باعتبارها الجهة الداعية والميسرة لدى الأمم المتحدة للتنسيق التنفيذي للجهود التي تبذل على الصعيد الإنساني. فإن سعيها داخل منظومة الأمم المتحدة إلى إثارة قضايا من قبيل وطأة الجزاءات الاقتصادية أو احترام الولايات الإنسانية، فضلا عن أنشطتها في مجالات من قبيل إزالة الألغام أو جمع ومشاطرة المعلومات المتعلقة بالعمليات والمسائل الإنسانية، هي أمثلة على أعمال الإدارة التي تستحق التقدير الخاص.

ونود أيضا أن نشير إلى مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد بوصفها مثلا للتعاون الحميد المشترك بين الوكالات. وفي الواقع، تشعر لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتشجيع إذ ترى أن الحملة التي قامت بها على نطاق عالمي من أجل فرض حظر كامل على هذه الأسلحة البغيضة أسهمت في تزايد الدعوة والتعبئة على الصعيد الإنساني من جانب عدد كبير من المنظمات.

وإن بعضا من حالات الطوارئ التي حدثت مؤخرا - من قبيل الحالات التي حدثت في ليبريا أو بوروندي أو الحاصلة الآن في شرق زائير - يقف دليلا على مدى أهمية أن تبقى المنظمات الإنسانية والهيئات السياسية الدولية أو الإقليمية على اتصال بعضها ببعض، وأن تُسند إلى كل منها مهام محددة تحديدا واضحا. وفي هذا المجال، يبدو في بعض الأحيان أن المجتمع الدولي، إذ يجد نفسه عاجزا عن العمل، يدفع بالوكالات الإنسانية إلى الصدارة بدلا من السعي إلى تحقيق حلول سياسية.

وتعتبر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن من الملِح اليوم أن نذهب إلى ما هو أبعد من مجرد التنسيق بين المنظمات الإنسانية في حالات الطوارئ. فيجب علينا، في جملة أمور، تعزيز التشاور مع الهيئات السياسية المناسبة ومع غيرها من الهيئات التي تتدخل في الحالات التي تسبق الصراع أو تأتي بعده. لذلك، تحافظ لجنة الصليب الأحمر الدولية على اتصالات ثنائية منتظمة مع مجلس الأمن ومع أهم المنظمات الإقليمية السياسية والأمنية، من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وإن حالات الطوارئ التي حدثت مؤخرا والتي ذكرناها للتو تدل بوضوح مرة أخرى على أنه في عدة حالات، يكون من الأهمية بمكان أن تُحدد تحديدا أفضل مسؤوليات المنظمات الإنسانية وعملياتها من جهة، ومسؤوليات وعمليات الأجهزة السياسية من جهة أخرى، وأن يُكفل على نحو أفضل لأنشطة المجموعتين كلتيهما الدعم السياسي والمالي اللازم.

وفي هذا السياق نفسه، نود أن نؤكد مجددا أن العمليات الإنسانية لا يمكن أن تحل محل العمل السياسي. فالوكالات الإنسانية لا يمكنها أن تتصدى للأسباب الكامنة للصراع، كما أنه لا يمكنها أن تحقق تسويات سلمية؛ ولا يمكنها أن تعمل على إحلال القانون والنظام، ولا يمكنها أن تكفل الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الإنسانية على نحو يزيل إمكانية تعرض متلقي المساعدة وموظفي المنظمات لمخاطر غير مقبولة. وفي هذه الحالات، يعتمد العمل الإنساني إذن إلى حد بعيد على تدابير لا بد أن تتخذ بحزم وتصميم على الجبهة السياسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بيديرسين (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المتطلبات الملقاة على عاتق الوكالات الإنسانية، من قبيل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجمعيات الوطنية الأعضاء فيه ولجنة الصليب الأحمر الدولية آخذة في التزايد، والظروف التي نعمل في ظلها ما برحت تتزايد تعقيدا.

وعلى هذا يصبح من الأهمية المتزايدة بمكان توضيح القضايا الصعبة التي تواجه جميع العاملين في الميدان الإنساني، والقيام باستعراض شامل للطريقة التي تعمل بها المنظمات وتتفاعل بعضها مع بعض ومع الوكالات

الأخرى المنخرطة في هذه الحالات. وفي هذا السياق، يقدر الاتحاد الدولي حق التقدير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/172، وهو التقرير الذي تقوم عليه المناقشة الراهنة.

ومع ذلك، نود أن نبدي ملاحظات قليلة بشأن بعض المواضيع التي تناولها ذلك التقرير. وإن الاتحاد الدولي يدرك إدراكا كاملا الحاجة المشار إليها في التقرير إلى ربط العمل الإنساني بشواغل أوسع نطاقا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية. وعلى الرغم من ذلك، من الضروري المضي بحذر في هذا السبيل. فهذا الربط يمكن أن يؤدي بسهولة إلى ظهور الضغط للتساهل في أمر مبادئ ومعايير إنسانية، وذلك استهدافا على المدى الأبعد لتحقيق منافع حميدة، وإن تكن غير مضمونة بنفس القدر، لصالح السكان المعنيين.

وفي هذا السياق، نلاحظ ونؤيد الحجة القائلة بالحاجة إلى أن تكون قدرات الوكالات مما يسهل التنبؤ به أو بعبارة أخرى أن تكون لها مجالات اختصاص معروفة، ثابتة وعالية النوعية، وهي مسألة برزت أيضا في تقييم عمليات البحيرات الكبرى في وقت سابق من هذا العام. ومن جهتنا، فإن إثارة حجة مماثلة قد أفضت إلى صدور مدونة قواعد سلوك وضعتها لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية البارزة، ورحبت بها أكثر من ١٣٠ حكومة شاركت في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إن وضع المعايير ذو أهمية كبرى أيضا في استحداث أدوات لتحقيق الرصد والتقييم على نحو أفضل، سواء لبرامج ووكالات الأمم المتحدة أو برامج الغير. ومما يذكر في هذا الصدد أن الاتحاد الدولي ولجنة الصليب الأحمر الدولية يقومان، بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية، بوضع معايير تقنية يمكن اعتمادها على أساس طوعي عندما يكتمل وضعها.

وإن الاتحاد الدولي، اعترافا منه بأن منع الصراعات والاستعداد لها هما أشد الطرق فعالية لتخفيض المعاناة الإنسانية المترتبة على الصراعات، يقدر حق التقدير العمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية في استحداث نظام للإنذار المبكر داخل الإدارة. وشبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للإدارة هي شبكة ممتازة، ونريد أن نهنئ الإدارة عليها.

ويود الاتحاد الدولي أن يؤكد تأييده للآراء المعرب عنها في التقرير بشأن الحاجة إلى إعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراع، وبشأن الحاجة إلى استخدام جهود الإغاثة والتنمية لدعم عمليات السلام. والاتحاد الدولي يحاول أن يفعل ذلك في سياق عمله، ولا سيما في الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة، وهو يكتسب خبرة كبيرة بمزايا هذه الأنشطة وصعوباتها.

ونشعر أن من المهم بصفة خاصة التأكيد على تطوير الطاقات المحلية للتصدي للصعوبات في إطار محلي. ومع ذلك، نود أن نؤكد أن القدرة المحلية لا يمكن أن يبنيها إلا أهالي المنطقة أنفسهم، على أن تقوم الوكالات الخارجية بدور داعم وميسر. وتدل التجارب الأخيرة على أن الوكالات الدولية بحاجة إلى أن تصبح أكثر تواضعا من حيث مدى قدرتها على التدخل المباشر، فضلا عن قدرتها على بناء هياكل دائمة إذا كانت هذه الهياكل غير مستندة إلى مدخلات الأطراف التي يعنيها الأمر أكثر من سواها.

وثمة دليل برز مؤخرا على أهمية القدرات المحلية هو تمكُّن المتطوعين والعاملين في الصليب الأحمر الزائيري من الاستمرار في العمل دون وجود دعم خارجي مباشر خلال الأزمة في شرق زائير.

وثمة مثال آخر يتجلى في عمل جمعية الهلال الأحمر الصومالي التي تمكنت من القيام بأعمالها الإنسانية في بلد زال فيه جهاز الدولة. وفي الحالتين استفادت المنظمتان من المساعدة الخارجية. وفي الحالتين تمثل مفتاح منجزاتهما في التزامهما الذاتي بمساعدة من هم أكثر ضعفا، وفي تصميمهما على العمل.

ونتيجة للأحداث التي وقعت في السنوات القلائل الماضية استقطبت حالات الطوارئ المعقدة اهتمام المجتمع الدولي بصورة متزايدة. وقد لعب الاتحاد الدولي دوره في مواجهة التحديات التي برزت. ولكننا نرى أن هناك حاجة إلى تذكير المجتمع الدولي بوقوع الكثير من

الكوارث الأخرى بسبب الفيضانات أو العواصف أو غيرها من الظواهر الطبيعية، التي تُلقي بدورها أعباء جسيمة على عاتق الأفراد والشعوب والبلدان. وتشمل الأمثلة احتياجات الإغاثة بسبب الجفاف في تلال البحر الأحمر في السودان واستمرار الحاجة إلى إسداء المساعدة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. والاحتياجات التي تم تحديدها في هذين البلدين تساهم أيضا، في جملة أمور، في إبراز الهبوط الحاصل في توفر المعونة الغذائية، وهي مسألة أثيرت في القمة العالمية للأغذية، وفي إبراز الحاجة إلى تأمين اللوازم الغذائية لحالات الطوارئ قبل استعمالها لأغراض التنمية.

بعد عرض هذه التعقيبات القليلة على المسألة قيد النظر، يجد الاتحاد الدولي لزاما عليه أن يربط هذه المناقشة بالحالة التي ما فتئت تتكشف في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وإن تحسين نوعية التدخل الإنساني وضمان التنسيق الأفضل، وتحقيق معايير السلوك، وإرساء معايير فنية، كلها أمور هامة حقا لكنها تصبح في نهاية المطاف غير مجدية ما لم تنعقد إرادة المجتمع الدولي على استخدام الأدوات المتاحة وتشجيع الظروف التي تتيح استخدامها فعلا.

وما لم يكن المجتمع مستعدا لمعالجة المشاكل التي تتسبب في طوارئ من الحجم الذي شاهدناه، ستظل الوكالات الإنسانية عاجزة عن الوفاء بولايتها، بل قد تساهم، على المدى الأطول، في تردي حالة الأشخاص الأكثر ضعفا الذين كانت مساعدتهم

هي الغاية المنشودة من إنشاء هذه الوكالات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/51/L.22 وA/51/L.24 وفي أية مشاريع قرارات أخرى تقدم بشأن هذا البند سيتم في موعد لاحق يعلن عنه.

أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر في البند الفرعي (ج) من البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، في موعد لاحق يعلن عنه.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن المكتب سيجتمع يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة ٩/٣٠ في القاعة ٤ للنظر في طلب تقدم به عدد من البلدان لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة" (A/51/232).

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥